



سلطة النقد الفلسطينية
PALESTINE MONETARY AUTHORITY

تقرير التضخم

الربع الثالث 2025

العدد 56

دائرة الأبحاث والسياسة النقدية

كانون أول، 2025



© كانون أول، 2025.
جميع الحقوق محفوظة.

في حالة الاقتباس، يرجى الإشارة إلى هذه المطبوعة كالتالي:

سلطة النقد الفلسطينية، 2025. تقرير التضخم: الربع الثالث 2025.
رام الله-فلسطين.

جميع المراسلات توجه إلى:
سلطة النقد الفلسطينية
ص.ب. 452، محافظة رام الله والبيرة – فلسطين.

هاتف: 2 2415251 (970+)
فاكس: 2 2415310 (970+)
بريد إلكتروني: info@pma.ps
صفحة إلكترونية: www.pma.ps

تقديم



يشرفني باسم سلطة النقد الفلسطينية أن أضع بين أيديكم الإصدار الجديد من تقرير التضخم الربعي، الذي يأتي في إطار اضطلاع سلطة النقد بمهامها ومسؤولياتها في الحفاظ على الاستقرار المالي والنقدي، والمساهمة في تحقيق معدلات نمو مستدامة.

تنبع أهمية إصدار هذا التقرير من خلال تحليل ورصد أهم العوامل المؤثرة في معدلات التضخم ومستويات

الأسعار في فلسطين. إذ يتناول التقرير أهم التطورات الاقتصادية العالمية والمحلية، وبشكل خاص التطورات في البلدان المجاورة والإقليمية، والتي يتوقع أن يكون لها أثر مباشر وملحوظ على معدل التضخم المحلي، خاصة وأن جزءاً كبيراً منه هو تضخم مستورد بحكم طبيعة الظروف الاقتصادية والسياسية المفروضة. كما يبين التقرير أهم قنوات انتقال تأثير العوامل المحددة للأسعار، وبشكل خاص تكاليف الاستيراد وأسعار الغذاء العالمية، بالإضافة إلى الطلب المحلي. كذلك يرصد التقرير أهم التطورات الحاصلة في السوق المالي من تغيرات أسعار الفائدة، وأسعار صرف العملات، والبورصة (أسعار الأسهم)، والتي من المتوقع أن تؤثر بشكل مباشر على التضخم. ويشتمل التقرير على جزء خاص بالتنبؤ بمعدلات التضخم خلال الفترات القادمة، بالإضافة إلى تحليل أهم مخاطر تنبؤات التضخم وفقاً لمجموعة من السيناريوهات المختلفة.

وختاماً، أتقدم بالشكر الجزيل لأعضاء مجلس إدارة سلطة النقد، وكافة موظفيها، على جهودهم الدؤوبة لتحقيق أهداف سلطة النقد، وتطلعاتها إلى التحول في المستقبل القريب إلى بنك مركزي حديث وكامل الصلاحيات. كما أعرب عن شكري وامتناني لكافة المؤسسات العربية والإقليمية والدولية، على تعاونها المستمر ودعمها المتواصل من أجل تطوير سلطة النقد، والنظام المصرفي والمالي الفلسطيني.

المحافظ

كيس هنيان



المخلص التنفيذي

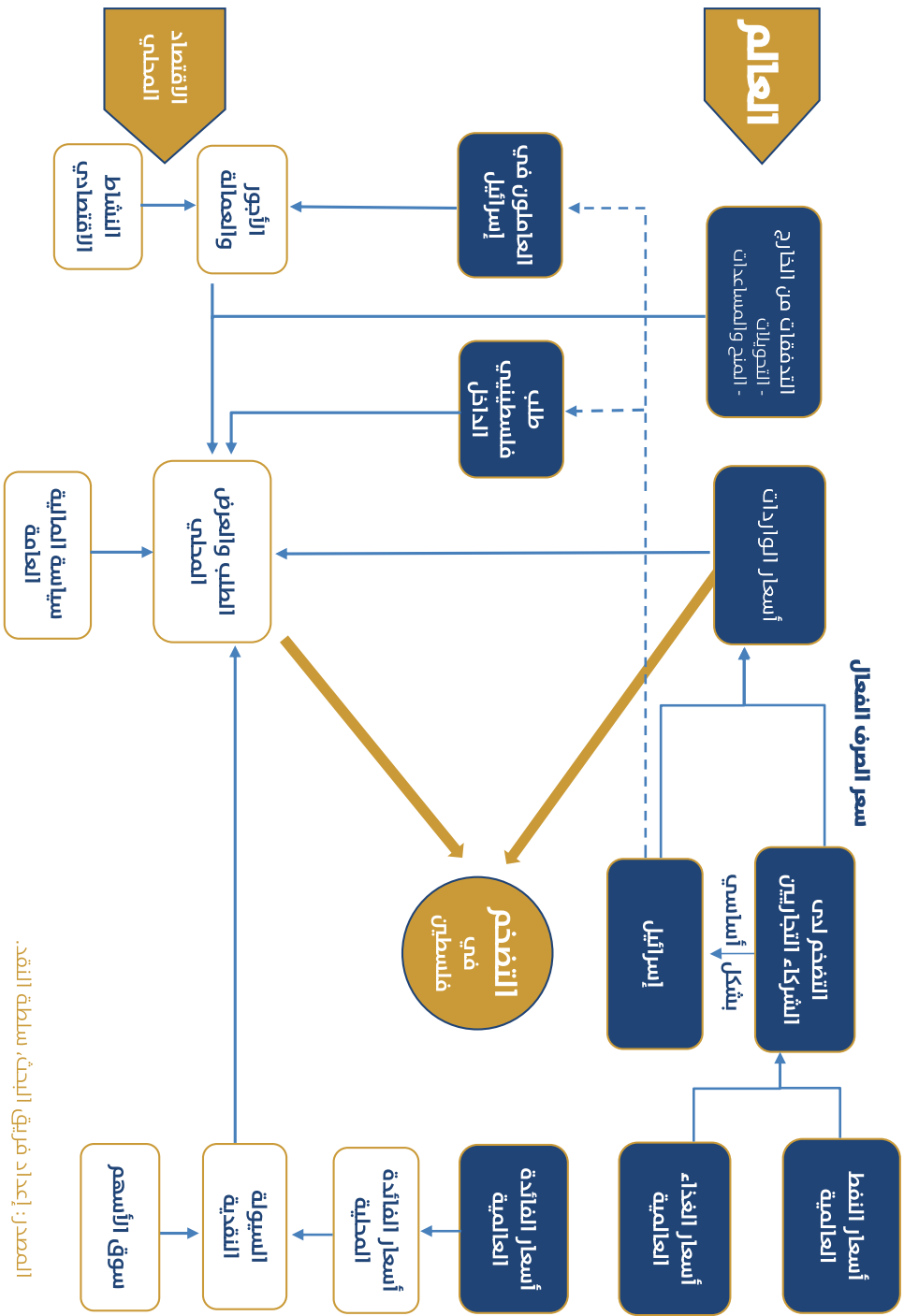
بقيت مستويات أسعار المستهلك في فلسطين عند مستويات مرتفعة خلال الربع الثالث من عام 2025، إذ بلغ معدل التضخم نحو 37.0% على أساس سنوي، مقابل 45.3% في الربع السابق. ويُعزى هذا الارتفاع إلى استمرار اختلالات عميقة في قنوات العرض والنقل والتوزيع، في ظل تواصل العدوان على قطاع غزة وتساعد التوترات الأمنية في الضفة الغربية.

فقد استمرت وتيرة ارتفاع مستويات الأسعار في قطاع غزة خلال هذا الربع، حيث بلغ معدل التضخم السنوي فيه حوالي 79.5%، نتيجة تشديد القيود على دخول الشحنات التجارية عبر المعابر^[2]. وتنتج هذه الصدمات اللوجستية والجيوسياسية نمطاً سعرياً يتسم بارتفاعات موضعية حادة وتقلبات شهرية ملحوظة في قراءة المؤشر العام، لا تعكس بالضرورة اتجاهات الطلب الأساسية. في المقابل، شهدت الضفة الغربية انكماشاً في المستوى العام للأسعار (تضخماً سالباً)، إذ سجل معدل التضخم نحو -1.3% خلال الفترة ذاتها.

بحسب تقديرات سلطة النقد، ووفقاً لسيناريو الأساس، يُتوقع أن يتراجع معدل التضخم بنحو -28.4% خلال الربع الرابع من عام 2025، على خلفية بدء تنفيذ خطة ترامب لوقف إطلاق النار، وما يرافق ذلك من تحسّن تدريجي في بيئة السوق، ولا سيما بعد السماح بدخول السلع الأساسية والمساعدات الإنسانية والوقود إلى قطاع غزة، وتراجع الاختناقات على جانب العرض.

^[2] تجدر الإشارة إلى أن وقف إطلاق النار قد تم البدء بتنفيذه في منتصف تشرين أول 2025، وهو ما يتوقع أن يخفف من الضغوط التضخمية خلال الربع الأخير من العام.





المصدر: إعداد فريق البحث، سلطة النقد.

المحتويات

تقديم.....iii

الملخص التنفيذي.....iv

1. التطورات الاقتصادية.....1

1.....النمو لدى الشركاء التجاريين

2.....الطلب الكلي المحلي

3.....قوة العمل والأجور المحلية

2. التطورات المالية.....5

5.....معدلات الفائدة السوقية

7.....سوق الأسهم

3. الأسعار والتضخم.....8

8.....أسعار السلع الأساسية في السوق العالمي

9.....التضخم لدى الشركاء التجاريين

10.....سعر الصرف الفعال

12.....تحليل الأسعار المحلية

4. تنبؤات التضخم.....18

18.....محددات التضخم في فلسطين

20.....ميزان مخاطر التضخم



1. التطورات الاقتصادية

النمو لدى الشركاء التجاريين

أظهر الاقتصاد العالمي قدرة ملحوظة على التكيف والصمود في مواجهة صدمات السياسات التجارية خلال الفترة الأخيرة، ويعزى ذلك جزئياً إلى أن تلك الصدمات جاءت أقل حدة مما كان متوقعاً في بدايتها. ومع ذلك، بدأت الآثار السلبية لتحويلات السياسات التجارية والاقتصادية بالانعكاس تدريجياً على البيانات الاقتصادية الحديثة. وفي الوقت ذاته، يعكس الأداء الاقتصادي الأقوى من المتوقع استمرار الاتجاه العام نحو تعزيز مرونة الأسواق الناشئة، مدفوعاً بتحسين في المؤسسات المحلية والاستفادة من ظروف خارجية مواتية.

ومن المتوقع أن يسجل الاقتصاد الأمريكي - استناداً إلى توقعات بنك الاحتياطي الفيدرالي في فيلادلفيا^[2] - معدل نمو سنوي يقدر بحوالي 1.3% في الربع الثالث من عام 2025، مقارنة مع 2.1% في الربع الثاني من العام نفسه. ويعود الاعتماد على التوقعات في هذا الربع بدلاً من التقديرات الرسمية إلى تأخر صدور نتائج الإغلاق الحكومي. في المقابل، أبدى اقتصاد منطقة اليورو مرونة في الربع الثالث من عام 2025 رغم التوترات الجيوسياسية وحالة عدم اليقين المرتبطة بالسياسات التجارية والحرب الروسية الأوكرانية؛ إذ نما بنحو 1.4%، منخفضاً من 1.5% في الربع الثاني، لكنه جاء أعلى قليلاً من توقعات السوق البالغة 1.2%. وتصدّرت إسبانيا الاقتصادات الكبرى بنمو 2.8%، تلتها هولندا بـ 1.6%، ثم فرنسا بـ 0.9%، فيما استقر النمو في إيطاليا وألمانيا عند 0.4% و 0.3% على التوالي. وقد تسهم هذه النتائج في منح البنك المركزي الأوروبي مجالاً أوسع ودعم توجّهه نحو خفض أسعار الفائدة في المدى القريب.

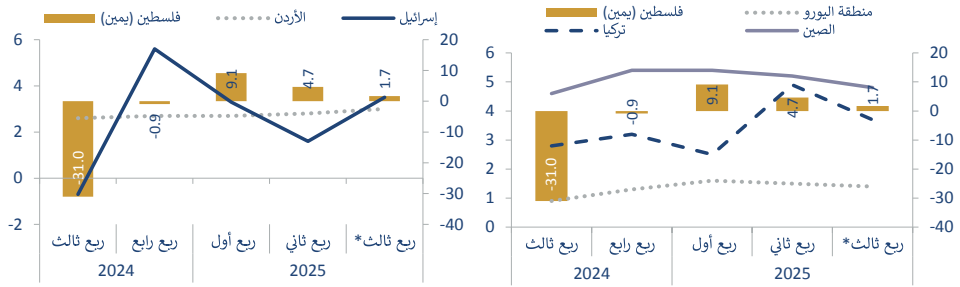
نما الاقتصاد الصيني بنسبة 4.8% على أساس سنوي في الربع الثالث من عام 2025، منخفضاً من 5.2% في الربع الثاني. ورغم أن هذه القراءة تتماشى مع توقعات السوق، إلا أنّ زخم النمو في الناتج المحلي الإجمالي تراجع بعد بداية قوية للعام، متأثراً بشكل أساسي بالتوترات التجارية مع الولايات المتحدة على خلفية التعريفات الجمركية، واستمرار الركود في قطاع العقارات، وضعف الطلب الاستهلاكي. ومع ذلك، جاءت بيانات التجارة أفضل من المتوقع؛ إذ تجاوزت الصادرات والواردات التوقعات، مع توجه الشركات

[2] Federal Reserve Bank of Philadelphia, Survey of Professional Forecasters: Third Quarter 2025, August 15, 2025, Third Quarter 2025 Survey of Professional Forecasters



إلى أسواق جديدة، وتعزيز الطلب المحلي بفعل الانفاق. وعلى المستوى الإقليمي، فقد بلغ معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي في إسرائيل 3.5% في نهاية الربع الثالث، في حين بلغت معدلات البطالة نحو 3.0% خلال نفس الربع. أما فيما يتعلق بالاقتصاد الأردني، فمن المتوقع أن يحقق نمواً بنسبة 3.0% خلال الربع الثالث 2025، وأن تبلغ نسبة البطالة نحو 20.0% خلال نفس الفترة.

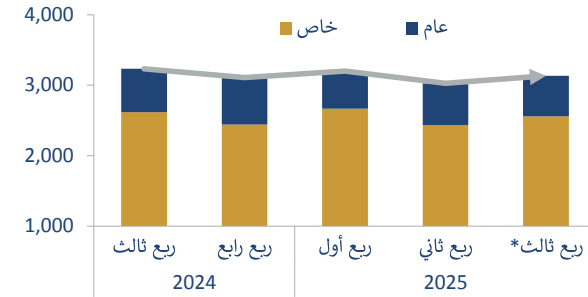
الشكل 1: معدل النمو الحقيقي (السنوي) لدى بعض الشركاء التجاريين لفلسطين (%)



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وقاعدة بيانات Trading Economics * معدل النمو للربع الثالث 2025 في فلسطين هي تنبؤات سلطة النقد الفلسطينية، وفي الأردن هي تنبؤات Trading Economics.

الطلب الكلي المحلي

الشكل 2: الاستهلاك الكلي في فلسطين (2015 = 100) (مليون دولار)



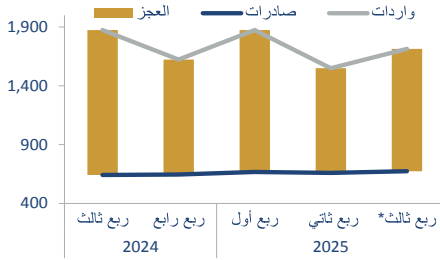
المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. *الربع الثالث 2025 تقديرات سلطة النقد الفلسطينية.

تشير التقديرات الأولية الصادرة عن سلطة النقد إلى أن الاقتصاد الفلسطيني يُتَوَقَّع أن يحقق نمواً سنوياً بنسبة 1.7% خلال الربع الثالث من عام 2025، مقارنةً بنسبة 4.7% في الربع الثاني. ويُعزى هذا التباطؤ في النمو إلى استمرار حالة الشلل في النشاط الاقتصادي في قطاع غزة نتيجة تواصل العدوان الإسرائيلي، دون حدوث أي تعافٍ فعلي في القطاعات الإنتاجية أو الخدمية، بل على العكس، اتسعت رقعة الدمار التي طالمت البنية التحتية، وتزايدت القيود المفروضة على دخول السلع الأساسية. وفي الوقت نفسه، أدى استمرار منع العمال الفلسطينيين من العمل في السوق الإسرائيلية، إلى جانب تشديد القيود على حركة الأفراد والبضائع، وتفاقم الأزمة المالية التي تواجهها الحكومة نتيجة الاقتصاعات المتواصلة من أموال المقاصة، إلى مزيد من الضغط على النشاط الاقتصادي الكلي.

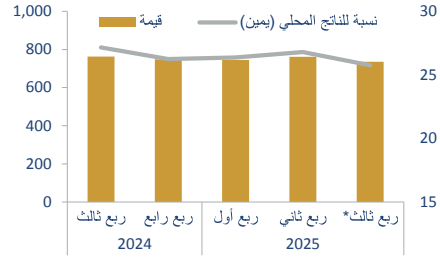


ومن المتوقع أن تنعكس هذه العوامل سلباً على مكونات الطلب الكلي، إذ يُتوقع أن يتراجع الإنفاق الاستهلاكي الخاص بنسبة 2.1%، والاستهلاك الحكومي بنسبة 1.5%، إلى جانب انخفاض الاستثمار بجوالي 1.0%. في المقابل، يتوقع أن ترتفع الصادرات بشكل طفيف بنسبة 1.1%، بينما يتوقع تراجع الواردات بنحو 5.7%، خلال هذا الربع على أساس سنوي.

الشكل 4: التجارة الخارجية لفلسطين (2015 = 100)
(مليون دولار)



الشكل 3: الاستثمار في فلسطين (2015 = 100)
(مليون دولار)



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
*الربع الثالث 2025 تقديرات سلطة النقد الفلسطينية.

قوة العمل والأجور المحلية

مع دخول الربع الثالث من العام 2025 متزامناً مع استمرار العدوان وشهدته، فقد تم تدمير حياة ومستقبل عدد لا يحصى من الفلسطينيين في قطاع غزة والضفة الغربية، إذ يعاني عدد كبير من العمال صعوبات كبيرة نتيجة لما دمرت الحرب من سبل العيش، وهو ما ترك الآلاف من العمال بدون دخل ودفع العائلات إلى الفقر غير قادرين على تلبية احتياجاتهم الأساسية.

وقد تحمل قطاع غزة الحمل العبء الأكبر من الحرب في سوق العمل، إذ انهارت غالبية القطاعات في الاقتصاد الحقيقي، سواء الخدمية أو الإنتاجية، تحت وطأة القصف الواسع، والحصار، والإغلاق المستمر للمعابر. ومع استهداف البنية التحتية وتعطيل سلاسل الإمداد، انهار القطاع الصناعي بالكامل، بينما فاقت نسبة الضرر في القطاع الزراعي - الذي كان قبل الحرب يحقق قدراً من الاكتفاء الذاتي - حاجز 95%، ما عمق أزمة المجاعة وانعدام الأمن الغذائي. كما شهد القطاع التجاري شللاً تاماً، في ظل عدم توفر السلع والخدمات، وأزمة سيولة حادة وتوقف شبه كامل في عمل المصارف. ونظراً لغياب بيانات محدثة من قطاع غزة، يقتصر التحليل الحالي على مؤشرات الضفة الغربية، والتي تُظهر ارتفاعاً في عدد العاملين مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي^[3].

وفي الضفة الغربية، تراجعت فرص العمل وضعف النشاط الاقتصادي، في ظل منع العمال الفلسطينيين من الوصول إلى أماكن عملهم في الداخل المحتل، بالإضافة إلى العمليات العسكرية الإسرائيلية المتصاعدة،

[3] تجدر الإشارة إلى أن بيانات سوق العمل لأرباع العام 2024 و2025 تقتصر فقط على مؤشرات سوق العمل في الضفة الغربية.



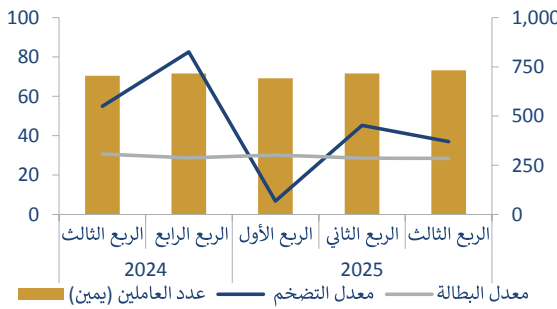
وما رافقها من تهجير واسع النطاق خاصة في مخيمات شمال الضفة، وتعطل حركة التنقل، وتراجع النشاط التجاري بين المحافظات.

ووفقاً للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بلغ عدد العاملين في الضفة الغربية نحو 732.7 ألف عامل خلال الربع الثالث من العام 2025، بزيادة بلغت 3.9% مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق، علماً بأن 6.0% من هؤلاء يعملون في إسرائيل والمستوطنات. وعلى المستوى الربعي، ارتفع عدد العاملين في الضفة الغربية بنسبة 2.3%. أما في السوق المحلي (دون عمال إسرائيل)، فقد ارتفع عدد العاملين من نحو 675 ألف في الربع الثاني 2025 إلى 687.2 ألف في الربع الثالث 2025، ويُعزى هذا الارتفاع بشكل أساسي إلى زيادة أعداد العاملين في نشاط الصناعة يليه نشاط الخدمات ثم نشاط البناء والتشييد. وعليه، بلغ عدد العاطلين عن العمل في الضفة الغربية حوالي 292.5 ألف في الربع الثالث من العام 2025 (بنسبة 28.5%)، مقارنة مع حوالي 287.3 ألف في الربع السابق (بنسبة 28.6%).

وتشير البيانات إلى تراجع معدل الأجر اليومي في الضفة الغربية بنسبة 2.2% خلال هذا الربع مقارنة بالربع المناظر، ليبليغ نحو 139 شيكل يومياً، في حين ارتفع للعاملين الفلسطينيين في إسرائيل بما يقارب 6.2% على الأساس السنوي، ليبليغ حوالي 253 شيكل يومياً.

أما في قطاع غزة، فقد اتجه واقتصر النشاط الاقتصادي بالاعتماد على العمل الغير منظم، مثل البيع في الشوارع وغيره من النشاطات الصغيرة غير المنظمة، في وقت تكافح أسر من أجل البقاء في ظل المساعدات الإنسانية والمالية المتزايدة، وذلك بالإضافة إلى العاملين في القطاع العام وموظفي بعض المؤسسات الدولية الذين ما زالوا يتفاوضون رواتبهم.

الشكل 5: معدل التضخم وعدد العاملين



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

ويوضّح الشكل (5)، الوضع الاستثنائي الذي ما زال يمرّ به الاقتصاد الفلسطيني، وأثر العدوان الإسرائيلي على معدل التضخم وأعداد العاملين، والذي أدى لوجود علاقة عكسية بين معدل التضخم وعدد العاملين، مخالفاً للنظرية الاقتصادية، والوضع الذي كان قائماً ما قبل الربع الرابع 2023، الذي اتسمت فيه العلاقة بالطردية بين عدد العاملين الفلسطينيين ومعدل التضخم من منظور أن زيادة التشغيل والأجور تؤدي إلى ارتفاع القدرة الشرائية وزيادة الطلب، وبالتالي زيادة الضغوط على مستويات الأسعار.



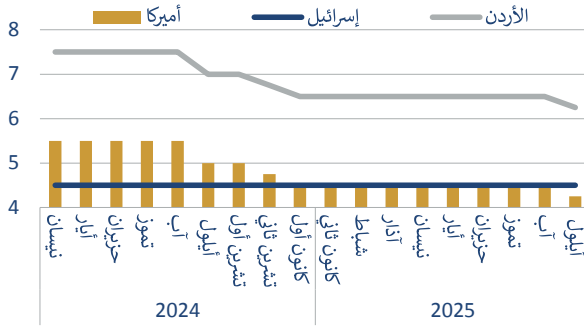


II. التطورات المالية

معدلات الفائدة السوقية

شهد الربع الثالث من عام 2025 استمرار تباطؤ معدلات التضخم العالمية، وإن بقيت مرتفعة في عدد من الاقتصادات. وقد رافق ذلك تحسن طفيف في التوقعات الاقتصادية ببعض الاقتصادات، في حين ما تزال حالة عدم اليقين مرتفعة نتيجة استمرار التوترات التجارية والجيوسياسية. وبناءً على ذلك، انتقلت غالبية البنوك المركزية من مرحلة التشديد النشط في سياساتها النقدية إلى نهج أكثر حذراً يعتمد على البيانات الاقتصادية الواردة بشكل دوري، في محاولة لتحقيق التوازن بين دعم النمو وكبح التضخم المرتفع.

الشكل 6: معدل الفائدة الرسمي



المصدر: الفيدرالي الأمريكي، وبنك إسرائيل، والبنك المركزي الأردني.

في هذا السياق، خفض الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي سعر الفائدة بمقدار 25 نقطة خلال شهر أيلول 2025 لتبلغ 4.25%، وذلك تمشياً مع التوقعات. ويهدف هذا القرار إلى خفض تكلفة الاقتراض للمستهلكين ودعم النشاط الاقتصادي، مع مراقبة تطورات التضخم عن كثب. وقد أشار الفيدرالي إلى تباطؤ سوق العمل وارتفاع معدلات البطالة قليلاً، في حين بدأت الرسوم الجمركية التي فرضها الرئيس ترامب في رفع بعض الأسعار،

إلا أن التأثير الكلي لهذه العوامل على النشاط الاقتصادي ومستويات التضخم لم تتضح معاملة بعد.

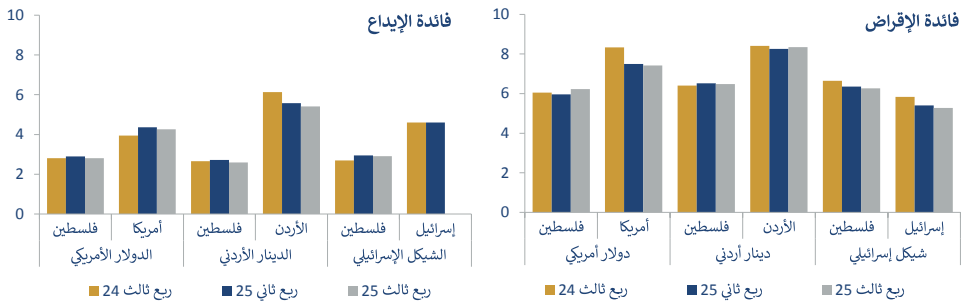
أما في الأردن، فقد خفض البنك المركزي الأردني سعر الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس لتبلغ 6.25% في أيلول 2025، مسجلاً بذلك أول خفض لسعر الفائدة من كانون الأول من العام 2024. وجاء هذا الخفض في أعقاب إجراء مماثل من الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، وذلك نظراً لربط الدينار الأردني بالدولار الأمريكي وهو ما يعكس تقارب السياسة النقدية الأردنية مع قرارات الاحتياطي الفيدرالي.



وفي المقابل، أبقى اللجنته النقدية في بنك إسرائيل على سعر الفائدة دون تغيير عند 4.5%^[4]، في جميع قراراتها خلال الربع الثالث 2025، بما يتماشى مع النهج الذي يتبعه البنك منذ السابع من أكتوبر 2023، ويهدف هذا القرار بشكل أساسي إلى تثبيت معدل التضخم ضمن النطاق المستهدف، في وقت لا يزال الاقتصاد الإسرائيلي يعمل تحت حالة مرتفعة من عدم اليقين الجيوسياسي والاقتصادي، وأكد البنك أن اتخاذ قرارات مستقبلية يتطلب تكوين صورة أوضح حول الاتجاهات الاقتصادية ومدى اقتراب التضخم من المستوى المستهدف.

وقد بقي المتوسط المرجح لأسعار فائدة الإقراض في المصارف العاملة في فلسطين ضمن نفس النطاق السابق، مع بقاءها مرتفعة نسبياً. وفي الجانب الآخر، بقي المتوسط المرجح لأسعار فائدة الإيداع مستقراً نسبياً خلال هذا الربع كما هو في الربع السابق والمناظر، وبقيتها أدنى من نظيرتها في الدول المصدرة للعملة، خاصة في عملة الدينار.

الشكل 7: معدلات الفائدة في فلسطين مقارنة بالدول المصدرة للعملة*^[5]



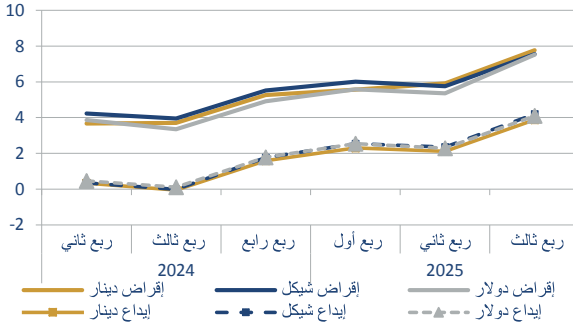
المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، والفيديرالي الأمريكي، والبنك المركزي الأردني، وبنك إسرائيل، وقاعدة بيانات Trading Economics * سعر فائدة الإقراض في إسرائيل للربع الرابع العام 2024 و2025 يمثل فائدة الإقراض على السكن، بحسب بيانات البنك المركزي الإسرائيلي.

وتتأثر معدلات الفائدة الحقيقية على الإقراض والإيداع للعملة المتداولة في فلسطين، بمستويات الأسعار ومعدلات التضخم. ونظراً للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة وارتفاع مستويات الأسعار بشكل غير مسبوق وارتفاع معدل التضخم في قطاع غزة بنسب لم يسبق لها نظير، فقد تم احتساب معدلات الفائدة الحقيقية على مستوى الضفة الغربية فقط.

^[4] وقد قررت اللجنته النقدية في البنك المركزي الإسرائيلي في 24 تشرين الثاني خفض سعر الفائدة إلى 4.25%.
^[5] لأغراض التقرير، تم استخدام المتوسط المرجح لسعر الفائدة السوقية على القروض والسلف في فلسطين للدلالة على فائدة الإقراض، والمتوسط المرجح للفائدة على الودائع لأجل للدلالة على فائدة الإيداع، مع الأخذ بعين الاعتبار مقارنتها مع المعدلات الشبيهة في الدول الأخرى، حيثما كان ذلك متاحاً. إذ تم استخدام الفائدة على القروض والسلف في الأردن، ومعدل فائدة أقراض البنوك التجارية للشركات (Bank lending rate) في أمريكا للدلالة على فائدة الإقراض. وللدلالة على معدل فائدة الإيداع، تم استخدام الفائدة على الودائع لأجل في الأردن، وفي إسرائيل متوسط التكلفة الفعلية للودائع (Average effective cost of deposit)، والعالء على السندات الحكومية (Treasury yield curve rate-10 year) في أمريكا.



الشكل 8: معدلات الفائدة الحقيقية على الإقراض والإيداع في الضفة الغربية*



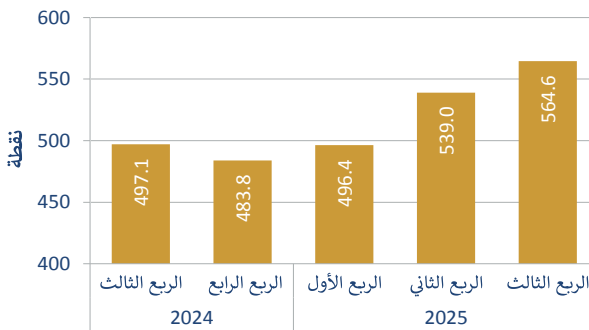
المصدر: احتساب فريق البحث، سلطة النقد الفلسطينية.
* نظراً للحرب الإسرائيلية على قطاع غزة وتدمير شبه كامل للبنية التحتية فقد تم احتساب الفائدة الحقيقية في الضفة الغربية فقط بدءاً من الربع الرابع 2023.

يُظهر الشكل (8) ارتفاع معدل الفائدة الحقيقية على القروض والودائع بمختلف العملات خلال الربع الثالث من العام 2025. ويعكس هذا الاتجاه معدلات فائدة حقيقية مرتفعة على الإقراض، والودائع في الضفة الغربية، وذلك نتيجة تحقيق تضخم سلبي (-1.3%) الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع القيمة الحقيقية للعوائد على الودائع وعلى الجانب الآخر يتوقع أن يؤدي هذا التطور إلى زيادة هامش الربح لدى المصارف وهو ما قد يعزز من رغبتها في زيادة الإقراض.

وتظهر هذه التطورات في الضفة الغربية على النقيض من قطاع غزة أو فلسطين بالمجمل، إذ ستظل هذه المناطق تُسجّل معدلات فائدة حقيقية سالبة، نظراً إلى أنّ معدلات الفائدة على الودائع أقل بكثير من مستوى التضخم المرتفع جداً في قطاع غزة (79.5%) أو حتى على مستوى فلسطين (37.0%).

سوق الأسهم

الشكل 9: مؤشر سوق فلسطين للأوراق المالية (مؤشر القدس)*



المصدر: www.pex.ps
* منتصف الفترة.

5.8%، والصناعي بنسبة 4.1%. وفي المقابل، تراجع قطاع التأمين بنحو 4.8%.





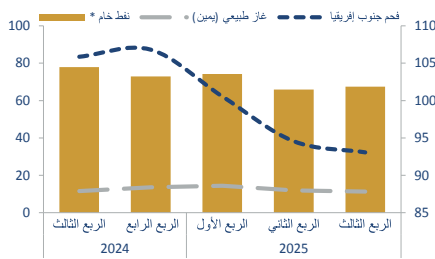
٣. الأسعار والتضخم

أسعار السلع الأساسية في السوق العالمي

شهدت أسواق السلع الأساسية في الربع الثالث 2025 تبايناً ملحوظاً، فقد شهدت أسعار الطاقة والغذاء ضغوطاً هبوطية، مقابل ارتفاع أسعار المعادن. ومع مطلع الربع الرابع، يُتوقع أن تُبقي المخاطر الجيوسياسية واحتمالات تشدد التوازنات السوقية ضغوطاً صعودية محدودة على النفط، فيما تستمر السلع الزراعية تبعاً لعوامل الطقس.

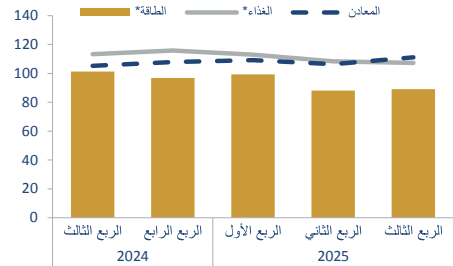
وتشير بيانات البنك الدولي^[6] إلى تراجع مؤشر أسعار الطاقة بنحو 12.1% على الأساس السنوي، مقابل ارتفاع طفيف نحو 1.2% على الأساس الربعي. ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى انخفاض أسعار النفط، إذ تراجع سعر النفط الخام بنسبة 13.4% على أساس سنوي، وارتفع بنحو 2.3% على الأساس الربعي، ليبلغ سعر البرميل نحو 67.5 دولار. وأسهمت إعلانات الدول المصدرة للنفط (أوبك+) خلال أشهر الربع الثالث عن زيادات في الإنتاج في ممارسة ضغط هبوطي على أسعار النفط الخام، إلى جانب تباطؤ نمو

الشكل 11: أسعار مشتقات الوقود الأحفوري* (دولار)



المصدر: البنك الدولي.
* النفط الخام: متوسط سعر برميل نفط كلاً من: برنت، شرق تكساس، وديبي.
الغاز الطبيعي: متوسط سعر الاستيراد إلى أوروبا، ويقاس بمليون وحدة حرارية.

الشكل 10: مؤشرات أسعار السلع العالمية الرئيسية (2010 = 100)



المصدر: البنك الدولي.
* الطاقة: 84.6% نفط خام، 11% غاز طبيعي، 5% فحم.
الغذاء: 28.2% حبوب، 40.8% زيوت، و31% مواد غذائية أخرى.

[6] World Bank Commodities Price Data (The Pink Sheet), Commodity Markets (worldbank.org)



الطلب العالمي المرتبط بفرض الرسوم الجمركية. وفي الاتجاه نفسه، تراجع سعر فحم جنوب إفريقيا بنسبة 12.1% على الأساس السنوي، وبنحو 1.6% على الأساس الربعي.

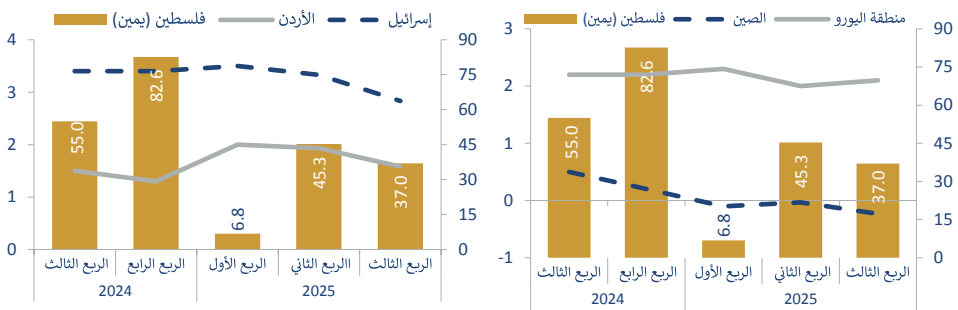
وقت شهدت أسعار الغاز الطبيعي تراجعاً في الربع الثالث 2025 بلغ نحو 1.8% على الأساس السنوي، وبنحو 4.9% على الأساس الربعي، متأثرة بتوقع زيادة الإمدادات، وضعف الطلب في الأسواق الآسيوية، فضلاً عن ضعف الواردات الصينية نتيجة تراجع الطلب الصناعي وزيادة الاعتماد على الفحم المحلي. كما تراجع مؤشر أسعار الغذاء بنسبة 5.3% على الأساس السنوي، مع تراجع الطلب على الأساس الربعي بنحو 1.1% نتيجة تحسن ظروف العرض وزيادة الإنتاج العالمي للسلع الغذائية. في المقابل، ارتفع مؤشر المعادن بنحو 5.6% على أساس سنوي، وبنحو 4.4% على الأساس الربعي.

التضخم لدى الشركاء التجاريين

شهدت الأسعار العالمية خلال أشهر الربع الثالث من العام 2025 استمرار مسار التباطؤ التضخمي ولكن بصورة غير متوازنة بين الاقتصادات. واصلت الاقتصادات المتقدمة تسجيل تضخم يفوق الأهداف رغم تراجع التضخم الأساسي، فيما اقتربت اقتصادات الأسواق الصاعدة نطاقات أهدافها. وأسهم تراجع أسعار الطاقة وبعض السلع الغذائية في تهدئة التضخم الكلي، بينما بقيت المخاطر الجيوسياسية وتقلبات الطقس عاملين يعرزان حالة عدم اليقين.

وفي الولايات المتحدة، بلغ معدل التضخم نحو 2.9% على الأساس السنوي مقارنة بنحو 2.6% في الربع المناظر. وهنا لا بد من الإشارة إلى أن تأثير التعريفات الجمركية وإعادة هيكلة سلاسل التوريد المرتبطة بها لا يزال محدوداً، إذ ارتفع معدل التضخم الرئيسي والأساسي ارتفاعاً طفيفاً فقط.

الشكل 12: معدل التضخم لدى بعض الشركاء التجاريين لفلسطين (%)



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وقاعدة بيانات Trading Economics.

وقد بلغ معدل التضخم في منطقة اليورو خلال الربع الثالث 2025 حوالي 2.1%، مقارنة بنحو 2.2% في الربع المناظر، أعلى من المستوى المستهدف للبنك المركزي الأوروبي (2%) بنحو نقطة مئوية واحدة. ولا



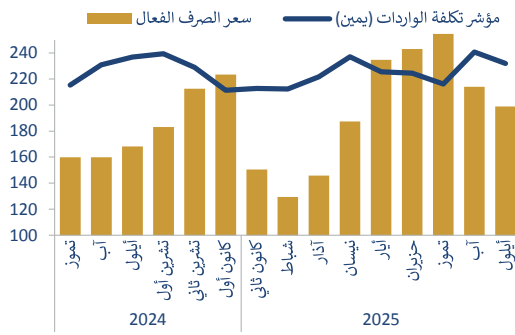
يزال تضخم أسعار المواد الغذائية مرتفعاً نسبياً، متأثراً باستمرار الصدمات في جانب العرض. وفي المقابل، كانت أسعار الطاقة عاملاً انكماشياً نتيجة انخفاض أسعار النفط وارتفاع قيمة اليورو. من جهة أخرى، تراجعت أسعار المستهلكين في الصين إلى -0.2% مقارنة مع 0.2% في الربع المناظر من العام الماضي نتج بالأساس عن تراجع أسعار الغذاء - خاصة الخضار والبيض - مع ضعف في الطلب المحلي بسبب أزمة العقارات، واستمرار انكماش أسعار المُنتجين.

كما تباطأ معدل التضخم السنوي في تركيا إلى 33.3% خلال الربع الثالث 2025، مقارنة مع 54.4% في نفس الفترة من العام السابق. ويعد هذا المستوى أدنى مستوى مسجل منذ 2021، حيث شهدت فيه الأسعار اعتدالاً في معظم المؤشرات الفرعية، خاصة في قطاعات الأغذية والمشروبات غير الكحولية بالإضافة إلى المسكن.

وقد تباطأ معدل التضخم السنوي في إسرائيل إلى 2.8% مقارنة مع 3.4% في الربع المناظر، ليكون في نطاق المستوى المستهدف (1%-3%). ويعزى هذا التباطؤ أساساً إلى تباطؤ وتيرة ارتفاع الأسعار في قطاعات الإسكان والغذاء والتعليم والترفيه. وفي الأردن، فقد بلغ معدل التضخم في الفترة نفسها نحو 1.6% على أساس سنوي، مماثلاً لما كان عليه قبل عام (1.6% في الربع المناظر).

سعر الصرف الفعال

الشكل 13: مؤشر تكلفة الواردات وسعر الصرف الفعال في فلسطين



المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

يمثل سعر الصرف أحد المؤشرات الأساسية التي تعكس نمط التفاعلات التجارية والاقتصادية بين الاقتصاد المحلي وشركائه التجاريين، سواء في إطار المبادلات الخارجية أو عبر تأثيره غير المباشر في اتجاهات الطلب المحلي. فهو لا يقتصر على تحديد تكلفة المدخلات المستوردة وقياس القدرة التنافسية للمنتج المحلي في الأسواق العالمية، بل يشمل آثاراً

مباشرة على الميزان التجاري، وسلوك الاستهلاك، وهيكل الأسعار داخل الاقتصاد. وعند انخفاض قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية، ترتفع تكلفة الواردات مقومةً بالعملة المحلية، ما يؤدي إلى تثبيط الطلب على الواردات، في حين تصبح السلع المحلية أكثر تنافسية في الأسواق الخارجية، نظرياً على الأقل. أما في حال ارتفاع قيمة العملة المحلية، فإن هذه العلاقة تنعكس: تنخفض تكلفة الاستيراد، بينما تراجع القدرة التصديرية نظراً لارتفاع الأسعار نسبياً بالنسبة للمستورد الأجنبي.



وحيث أن الاقتصاد يتعامل مع مجموعة واسعة من الشركاء التجاريين الذين يختلف وزنهم النسبي وتأثيرهم في هيكل المبادلات التجارية، إلى جانب تباين مستويات الأسعار بين الدول، فإن الاقتصار على سعر صرف ثنائي لا يقدم قراءة دقيقة. ومن هنا تبرز أهمية مؤشر سعر الصرف الفعّال الحقيقي^[7]، الذي يأخذ بعين الاعتبار الوزن النسبي للواردات من جميع الشركاء التجاريين، وتغيرات سعر صرف العملة المحلية قياساً لعملات الشركاء التجاريين، إضافة لتغيرات الأسعار النسبية، ممثلة في نسبة معدل الأسعار المحلية إلى معدل الأسعار العامة لدى الشركاء التجاريين^[8].

بشكل عام، يعكس الارتفاع في سعر الصرف الفعّال، زيادة في الأسعار المحلية بما يفوق الزيادة لدى الشركاء التجاريين، أو ارتفاع قيمة العملة المحلية قياساً لعملات الشركاء التجاريين. ويترتب على هذا الارتفاع عدة نتائج، أهمها ضعف تنافسية السلع المحلية؛ التي تصبح أعلى تكلفة مقارنة بمثيلاتها في الدول الأخرى، بينما تصبح الواردات أرخص نسبياً وأكثر جاذبية. إلا أن هذه التغيرات تعتمد على مرونة الطلب (Demand Elasticity) على السلع المستوردة والمصدرة تبعاً لتصنيفها سواء كانت سلعاً أساسية أم كمالية. وفي الحالة الفلسطينية، فإن معظم السلع المستوردة هي سلع أساسية يصعب الاستغناء عنها، كالطاقة والغذاء وغيرها من السلع والاحتياجات الأساسية الأخرى، ويتصف الطلب عليها بعدم المرونة (Inelastic Demand)، مما يجعل الاستجابة لارتفاع الأسعار ضعيفاً.

فقد شهدت فلسطين معدلات تضخم أعلى منها في إسرائيل، مما أسهم في زيادة مستويات الأسعار المحلية وارتفاع سعر الصرف الفعلي الحقيقي. وعلى الرغم من ثبات سعر الصرف الاسمي بين البلدين نتيجة استخدامهما العملة نفسها (الشيكل)، فإن الفجوة في معدلات التضخم تجعل السلع الفلسطينية أكثر تكلفة من حيث القيمة الحقيقية. وفي هذا السياق، تُظهر بيانات الربع الثالث لعام 2025 ارتفاع سعر الصرف الفعّال الحقيقي في فلسطين بنحو 36.8% على أساس سنوي، ويُعزى ذلك أساساً إلى الزيادة في الأسعار المحلية وارتفاع معدل التضخم إلى 37.0% في فلسطين مقارنة مع 2.8% في إسرائيل. ونظراً لكون إسرائيل المورد الرئيس لفلسطين، ومع استخدام البلدين للعملة نفسها، فإن تأثير سعر الصرف يتلاشى بينهما، لكنه يبقى قائماً مع بقية الشركاء التجاريين. وهنا لا بد من الإشارة إلى ضعف تأثير سعر الصرف الفعّال على مستويات التضخم في فلسطين خلال الفترات الحالية، ذلك لأن ارتفاع الأسعار في السوق الفلسطيني مرده عوامل سياسية، وليست عوامل اقتصادية تتعلق بالعرض والطلب.

[7] سعر الصرف الفعّال الحقيقي = [(المتوسط المرجح لأسعار الصرف الثنائية لبلد ما وللسنة أساس ما مضروباً في النسبة بين (الأسعار المحلية / الأسعار المرجحة لدى الشركاء التجاريين))] مرفوعاً إلى الوزن الترجيحي للتجارة، والذي يعبر عنه بالصيغة الرياضية التالية:

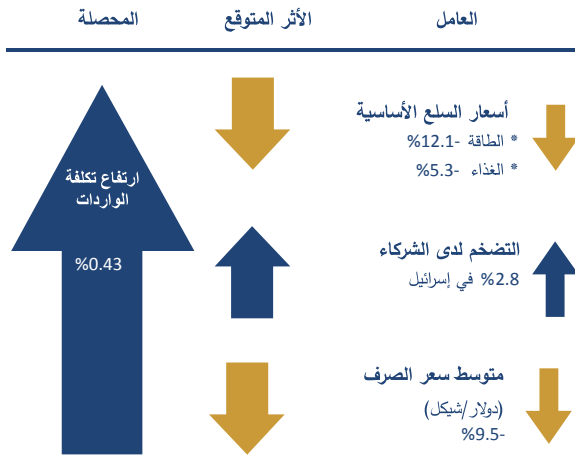
$$REER_{i,t} = \prod_{j=1}^n \left(\frac{S_j \cdot CPI_{j,t}}{S_j \cdot CPI_{j,t-1}} \right)^{w_{j,t}}$$

[8] الشيكال هو العملة المستخدمة في احتساب سعر الصرف الفعّال.



تحليل الأسعار المحلية

الشكل 14: تأثير العوامل المحددة على تكلفة الواردات في فلسطين- الربع الثالث 2025 (أساس سنوي)



المصدر: البنك الدولي، واحتساب فريق البحث في سلطة النقد الفلسطينية.

القياسي للمؤشر العام لا تعكس بالضرورة اتجاهات الطلب الأساسية.

وفي هذا السياق، لا ترتبط تكلفة الواردات بالتضخم المحلي داخل فلسطين، إذ إن أسعار الواردات تتحدد أساساً بالعوامل الخارجية مثل الأسعار العالمية، وقوة عملة الشيكال، والتضخم لدى الشركاء التجاريين، بينما يعكس التضخم المحلي ديناميكيات السوق الداخلية ولا يعد محدداً مباشراً لتسعير الواردات.

وبالنظر إلى محددات تكلفة الواردات في فلسطين، فعلى الرغم من انخفاض أسعار السلع الأساسية العالمية خلال الربع الثالث من العام 2025، إضافة إلى ارتفاع قيمة الشيكال الإسرائيلي مقابل الدولار الأمريكي بنحو (9.5%)، بما يفترض أن يسهم في خفض تكلفة الواردات، إلا أن تكلفة الواردات قد استقرت تقريباً خلال هذا الربع، مسجلةً ارتفاعاً طفيفاً قدره (0.43%) على أساس سنوي. ويعود هذا الارتفاع المحدود إلى انتقال جزء من التضخم في إسرائيل البالغ نحو (2.8%) إلى الأسعار التي تستورد بها فلسطين، باعتبار أن إسرائيل هي الشريك التجاري الرئيس وصاحبة الحصة الأكبر من الواردات.

وقد سجل مؤشر أسعار المستهلك في قطاع غزة ارتفاعاً سنوياً بلغ نحو 79.5%، في المقابل، شهدت الضفة الغربية انكماشاً سعرياً (تضخم سالب) إذ سجل التضخم نحو -1.3% خلال الربع الثالث 2025. وعليه، ارتفع الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك في فلسطين بنسبة حوالى 37.0% على الأساس السنوي.



الجدول 1: معدل التضخم في فلسطين حسب المنطقة الجغرافية

(أساس سنوي)

2025			2024	2024		
الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول		الربع الرابع	الربع الثالث	
37.0	45.3	6.8	53.7	82.6	55.0	فلسطين*
1.3-	0.6	0.4	2.5	1.1	2.7	الضفة الغربية
79.5	101.5	18.2	238.0	324.8	258.4	قطاع غزة

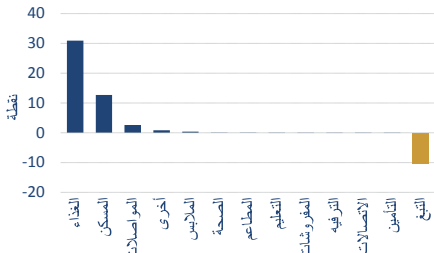
المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

* التضخم في فلسطين يشمل التضخم في القدس الشرقية والبالغ نحو 1.1% خلال الربع الثالث 2025.

وترتبط تقلبات الأسعار في قطاع غزة بصدمات - مثل العدوان، وإغلاق/فتح المعابر، وتقييد الإمدادات - وهي عوامل لوجستية وجيوسياسية أكثر منها نتاج توازنات السوق المعتادة من العرض والطلب. وعليه، لا يُعد الارتفاع في معدل التضخم على مستوى فلسطين دليلاً على موجة تضخم واسعة النطاق تشمل جميع المناطق؛ بل ينتج أساساً عن قفزة حادة ومحلية في قطاع غزة طغت على انخفاض الأسعار في الضفة الغربية واستقرارها في القدس الشرقية. وبذلك فإن القراءة المرتفعة لا تمثل «التضخم الحقيقي» لفلسطين على العموم ولا للضفة الغربية خصوصاً، لأنها تعكس أثر صدمات قصيرة الأجل في غزة أكثر مما تعكس اتجاه الأسعار الأساسي.

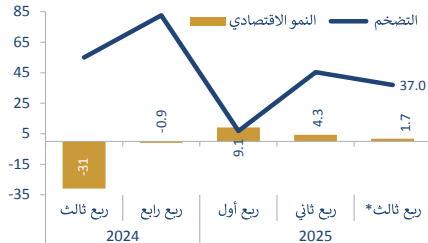
يُظهر تحليل مساهمات المجموعات السعرية في التضخم الكلي خلال الربع الثالث 2025 أن مجموعة الغذاء كانت المحرك الأكبر، بمساهمة تقارب 30.9 نقطة. وحلّت مجموعة المسكن ثانياً بمساهمة تقدّر بنحو 12.7 نقطة. في المقابل، كبحت مجموعة التبغ والمشروبات الكحولية وتيرة التضخم بمساهمة سالبة بلغت نحو 10.3 نقطة، فيما كانت مساهمات بقية المجموعات محدودة وليست ذات تأثير في معدل التضخم خلال الربع الثالث 2025.

الشكل 16: مساهمة المجموعات السلعية والخدمية في معدل التضخم في فلسطين، الربع الثالث 2025



المصدر: احتسابات مبنية على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

الشكل 15: معدل النمو الاقتصادي ومعدل التضخم (%) (أساس سنوي)



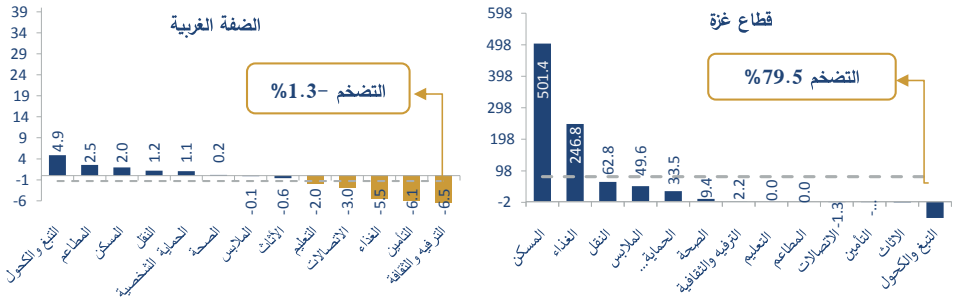
المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. *معدل النمو للربع الثالث 2025 هي تقديرات سلطة النقد الفلسطينية



يبين الشكل (17) تفاوتاً حاداً في معدلات التضخم حسب المجموعات السلعية بين الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الربع الثالث 2025 على الأساس السنوي. ففي غزة، قفزت أسعار المسكن بنحو 501.4%، تلتها أسعار الغذاء بنحو 246.8%، ثم النقل 62.8% والملابس 49.6%، وارتفعت أسعار الحماية الشخصية بنحو 33.5% خلال نفس الفترة. أما في الضفة الغربية، فقد بلغ التضخم الكلي نحو -1.3%، كانت الزيادات محدودة في مجموعة التبغ والكحول (4.9%) والمطاعم (2.5%) والمسكن (2%) والنقل (1.2%)؛ مقابل تراجع في أسعار الترفيه والثقافة (-6.5%)، والتأمين (-6.1%)، والغذاء (-5.5%).

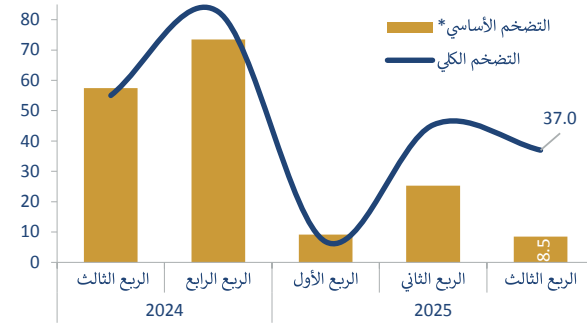
الشكل 17: معدل التضخم حسب المجموعات السعريّة (%، الربع الثالث 2025

(أساس سنوي)



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

الشكل 18: التضخم الكلي مقابل التضخم الأساسي في فلسطين (%) (أساس سنوي)



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. * تم احتسابه باستثناء مجموعة الغذاء.

وفي هذا الإطار، ولغايات عزل أثر الصدمات السلعية، تم احتساب معدل التضخم الأساسي (Core Inflation) لقياس تأثير التطورات الخارجية والمحلية على مستوى الأسعار في فلسطين. ويأخذ التضخم الأساسي بعين الاعتبار استثناء تأثير بعض السلع التي تمتاز بتذبذب أسعارها ويتم تحديدها في السوق العالمي، مثل الغذاء والوقود^[9]. وباستثناء أسعار الغذاء،

تظهر البيانات أن معدل التضخم الأساسي قد انخفض ليبلغ خلال هذا الربع نحو 8.5% مقارنة مع 37.0% معدل التضخم الكلي. ويعكس الفارق الكبير بين التضخم الكلي والأساسي أثر الارتفاع الكبير في أسعار الغذاء وكونه المحرك الرئيسي للتضخم الكلي، إذ أسهمت مجموعة الغذاء بنحو 30.9 نقطة.

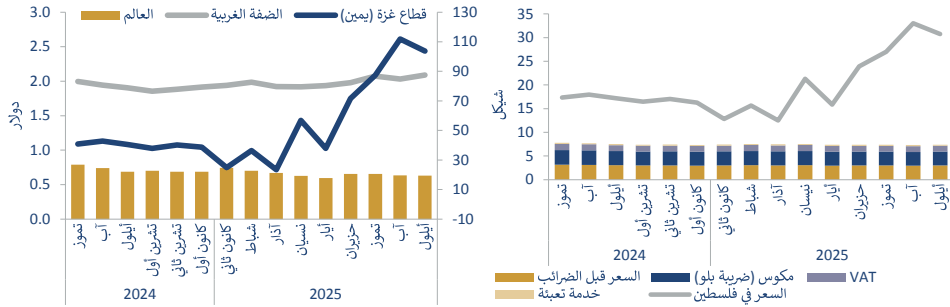
[9] نظراً لصعوبة استثناء أسعار الوقود من مؤشر أسعار المستهلك الفلسطيني، تم الاكتفاء (لأغراض المقارنة) باستثناء أسعار الغذاء فقط.



وفي هذا السياق، لا بد من الإشارة إلى أن فلسطين تعتمد بشكل كلي على استيراد مشتقات الوقود والطاقة، ويعتبر البنزين من أهم المنتجات المستوردة؛ ويؤثر سعره بشكل مباشر في أسعار العديد من السلع والخدمات الأخرى. ومن الجدير بالذكر أن أسعار البنزين ومشتقات الوقود في فلسطين، لا ترتبط بشكل حصري بالأسعار العالمية، بل ترتبط بشكل وثيق بالجانب الإسرائيلي، الذي يحدد سعر لتر البنزين بالشيكل شهرياً، ويفرض عليه ضرائب تزيد عن 60% من السعر الكلي. ويلتزم الجانب الفلسطيني، وفقاً لبروتوكول باريس الاقتصادي، بهذا السعر مع هامش تحرك محدود. وتحدد إسرائيل السعر بناءً على عدة عوامل، من بينها السعر في السوق العالمي، وسعر صرف الشيكل مقابل الدولار، والسياسة الضريبية الإسرائيلية، التي تلعب دوراً هاماً في تحديد سعر مشتقات الوقود بشكل خاص، والسلع والخدمات المستوردة بشكل عام.

وخلال الربع الثالث 2025، شهد سعر برميل النفط الخام في السوق العالمي انخفاضاً عن مستوى الربع المناظر بنحو 13.4% ليبلغ 67.5 دولار للبرميل. وقد انعكس هذا الانخفاض على الأسعار في إسرائيل، إذ انخفض سعر البنزين بما يقارب 4.3% على الأساس السنوي، وبالتالي على الأسعار المحلية في الضفة الغربية خلال نفس الفترة. وقد بلغ المتوسط المرجح لسعر لتر البنزين (Octan 95) في الضفة الغربية، نحو 6.9 شيكل / لتر، وهو أقل من سعره في إسرائيل لنفس الفترة، الذي بلغ 7.1 شيكل / لتر. أما في قطاع غزة فقد بلغ سعر لتر البنزين نحو 339.8 شيكل / لتر نتيجة العدوان الإسرائيلي واستمرار منع دخول مشتقات الطاقة إلى القطاع. بالمحصلة بلغ سعر اللتر (المرجح) في فلسطين خلال الربع الثالث 2025، نحو 30.2 شيكل / لتر، مقارنة بنحو 20.4 شيكل / لتر خلال الربع السابق^[10].

الشكل 19: سعر لتر البنزين*



المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي، ووزارة الطاقة الإسرائيلية، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. تم احتساب مكونات سعر البنزين في إسرائيل من قبل فريق البحث بالاعتماد على المعطيات من الدراسة: OECD (2011), Inventory of Estimated Budgetary Support and Tax Expenditures for Fossil Fuels, OECD Publishing. <http://dx.doi.org/10.1787/9789264128736-en>

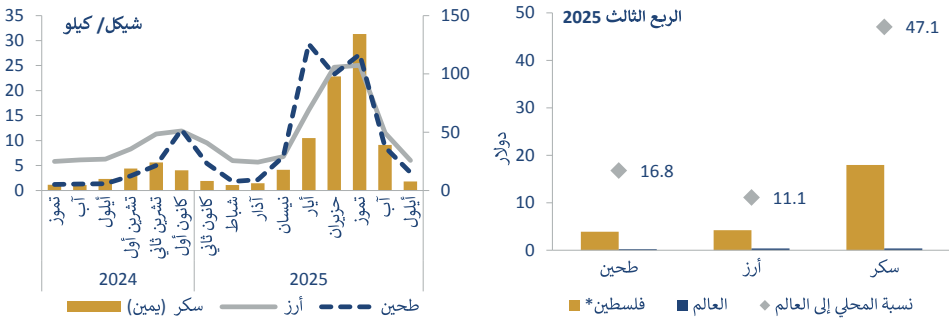
^[10] سعر البنزين في فلسطين يمثل المتوسط المرجح للسعر في الضفة الغربية وقطاع غزة، ولا يشمل القدس.



ومن المهم الإشارة إلى أن هناك فارقاً كبيراً بين سعر لتر البنزين المحلي وسعره العالمي في الوضع الطبيعي؛ ففي الوقت الذي بلغ السعر عالمياً 0.64 دولار/ لتر خلال الربع الثالث 2025، بلغ سعره في السوق المحلي في الضفة الغربية نحو 2.1 دولار/ لتر، أي أكثر من ثلاث أضعاف سعره عالمياً، فيما بلغ نحو 101.0 دولار/ لتر في قطاع غزة.

ويعد ارتفاع أسعار السلع الأساسية المستوردة مقارنةً بالأسعار العالمية ظاهرة مزمنة في الاقتصاد الفلسطيني نتيجة عدة عوامل؛ أهمها الضريبة المفروضة عليها، نظراً لارتباط فلسطين بغلاف جمركي مع إسرائيل، والاتفاقات الاقتصادية بين الطرفين بهذا الشأن، إلى جانب العوامل الأخرى المتعلقة بارتفاع تكاليف نقل وتخزين هذه السلع. وبشكل خاص، فإن نقص المعروض في قطاع غزة ساهم في زيادة الضغوط على الأسعار المحلية في فلسطين نتيجة العدوان وتداعياته. والأرز، والطحين. إذ بلغ متوسط ويمكن ملاحظة هذا الارتفاع من خلال الفجوة بين الأسعار المحلية ونظيرتها في السوق العالمي ومتابعة أسعار بعض السلع الأساسية المستوردة مثل السكر، سعر الطحين في فلسطين نحو 17 ضعف سعره عالمياً، فيما بلغ متوسط سعر السكر والأرز نحو 47 و11 ضعف سعرها عالمياً على الترتيب، مع الأخذ بعين الاعتبار التباين فيما بين هذه الأسعار على مستوى الضفة الغربية وقطاع غزة.

الشكل 20: متوسط أسعار بعض السلع المستوردة، محلياً وعالمياً



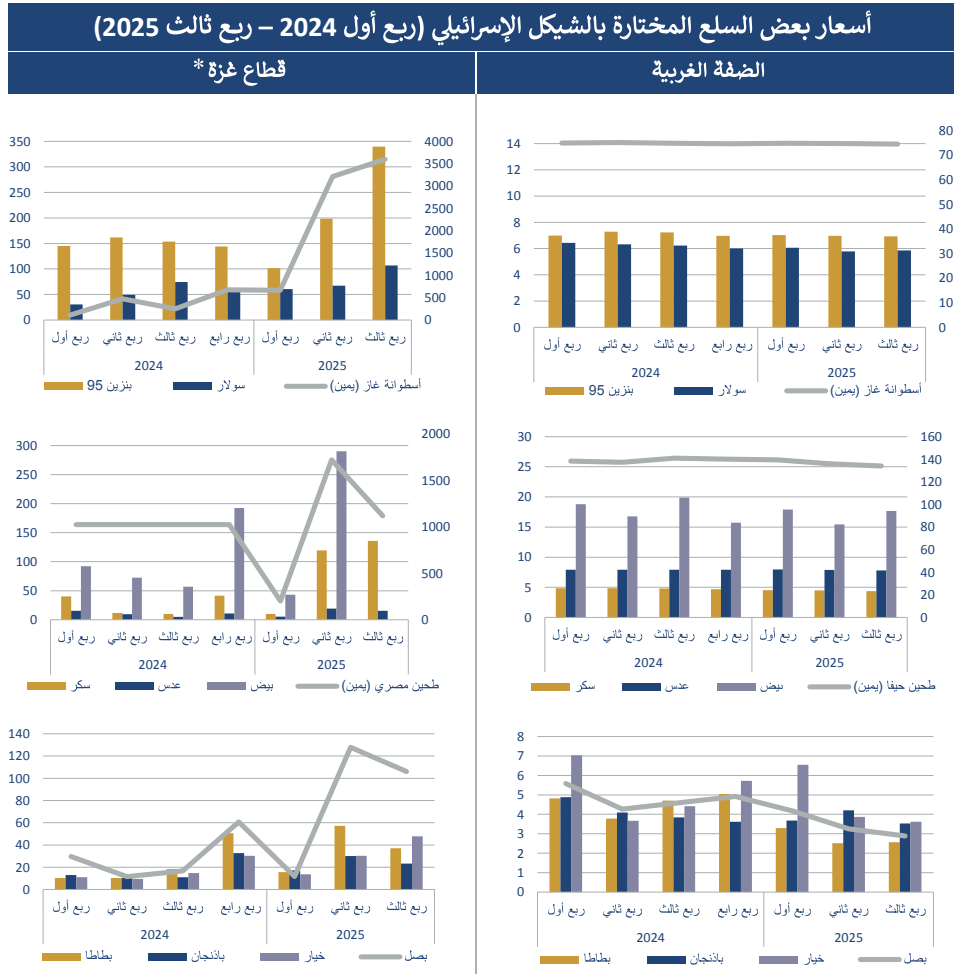
المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وقاعدة بيانات البنك الدولي. * السعر في فلسطين يمثل السعر المرجح لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة، ولا يشمل القدس.

وقد تسبب العدوان الإسرائيلي في إحداث فجوة كبيرة في مستويات أسعار السلع بين الضفة الغربية وقطاع غزة، خاصة فيما يتعلق بالسلع الأساسية مثل الطاقة، والغذاء. ولتسليط الضوء على هذه التغيرات والفجوة الموجودة في الأسعار، يستعرض الشكل التالي قائمة بأسعار بعض السلع الأساسية المختارة خلال الفترة الزمنية الربع الأول 2024 - الربع الثالث 2025 لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة.

ويمكن الملاحظة أن الأسعار في الربع الثالث سجلت مزيجاً من التذبذب بين الارتفاع والانخفاض نتيجة تغير تدفق السلع عبر المعابر في قطاع غزة: فعند دخول شحنات من بعض السلع تميل الأسعار إلى الهبوط الجزئي - كما في الدقيق والبيض - بفعل انخفاض الندرية وتحسن اللوجستيات. أما عند تشديد القيود أو



منع دخول سلع معينة فتبرز قفزات سعرية سريعة، ولا سيما في الطاقة والغاز. وتعكس هذه التقلبات ديناميكيات صدمات عرض ولوجستيات لا طلباً حقيقياً واسعاً؛ لذا يبقى مسار الأسعار مرهوناً بانتظام تدفق السلع، وتقرأ الانخفاضات بوصفها تفريغ جزئي للصدمة لا عودة إلى الوضع الطبيعي. في حين تبدو الأسعار في الضفة الغربية أكثر استقراراً، مع ميل أسعار بعض السلع والخدمات للانخفاض خلال هذا الربع مقارنة بالفترات السابقة.



* تجدر الإشارة أنه بدءاً من الربع الأول 2024 تم استخدام الطحين المصري في قطاع غزة بدلاً من الإنتاج المحلي (طحين السلام).





١٧. تنبؤات التضخم

محددات التضخم في فلسطين

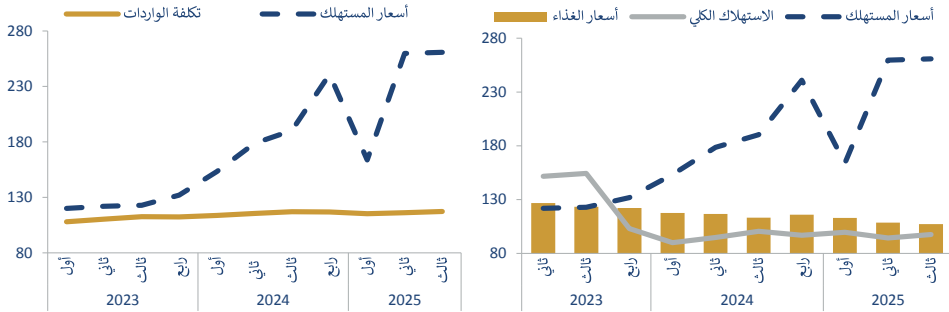
يتأثر مستوى أسعار المستهلك في فلسطين بمجموعة من العوامل المختلفة سواء كانت محلية و/أو خارجية، مع تباين حجم وتأثير هذه العوامل على اتجاهات التضخم المحلي. وتأتي تكلفة الواردات في مقدمة هذه العوامل، إلى جانب عوامل الطلب المحلي، تحديداً الاستهلاك، بالإضافة إلى الأثر المتوقع لأسعار الغذاء العالمية. وفي هذا الإطار يتم تقدير مؤشر أسعار المستهلك للأربع اللاحقة (الربع الرابع 2025) بالاعتماد على سيناريو أساس يأخذ بعين الاعتبار التغيرات في هذه العوامل. وتجدر الإشارة إلى أن المؤشرين (تكلفة الواردات، وسعر الغذاء العالمي) يعكسان أثر العوامل الخارجية والتضخم المستورد. رغم أن الاستهلاك يُعد في العادة عاملاً داخلياً يعكس مستوى الطلب المحلي، وبالتالي يُتوقع أن يؤثر مباشرة على معدلات التضخم، إلا أن تأثير هذا العامل قد تراجع خلال فترة العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، لصالح عوامل أكثر عمقاً وارتباطاً بالواقع السياسي والميداني. فالتحولات الاقتصادية الراهنة في فلسطين، ولا سيما في ظل العدوان الإسرائيلي المستمر على قطاع غزة وشمال الضفة الغربية، لا يمكن فهمها أو تفسيرها من خلال المؤشرات الاقتصادية التقليدية وحدها، إذ باتت الظروف السياسية والأمنية المتقلبة هي العامل الأكثر تأثيراً في تحديد المسار الاقتصادي. فالتذبذبات الكبيرة في المؤشرات والاضطرابات الاقتصادية، تُعقد من إمكانية إجراء تقييم دقيق أو التنبؤ بمستقبل هذه المؤشرات سواء في المدى القريب أو المتوسط والبعيد، مما يجعل من التطورات السياسية والميدانية العنصر الأهم في تشكيل البيئة الاقتصادية الحالية.

يظهر الشكل (21) العلاقة الوثيقة بين تكلفة الواردات ومتوسط أسعار المستهلك في فلسطين، تحديداً خلال فترة ما قبل العدوان الإسرائيلي، وذلك في ضوء اعتماد الاقتصاد المحلي بشكل كبير على الواردات، خاصة فيما يتعلق بالمحروقات وغيرها من السلع الأساسية، إذ بلغ معامل الارتباط بينهما نحو 75.6% خلال الفترة الربع الأول 2021 - الربع الثالث 2023، وإن كانت هذه العلاقة قد تشوهت منذ بدء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة. كما تُظهر البيانات وجود ارتباط بين مؤشر أسعار المستهلك في فلسطين من جهة، وكل من مؤشر أسعار الغذاء العالمية، ومؤشر الاستهلاك من جهة أخرى (ما قبل العدوان على قطاع غزة). فقد بلغ معامل الارتباط بين أسعار المستهلك ومؤشر الاستهلاك خلال الفترة من الربع الأول 2021 - الربع الثالث 2023، نحو 92.7%، فيما بلغ هذا المعامل نحو 27.0% مع أسعار الغذاء العالمية خلال الفترة ذاتها.



وعلى الرغم من وجود ارتباط عام بين أسعار المستهلك في فلسطين وأسعار الغذاء العالمية، فإن هذه العلاقة لم تعد قائمة في الأرباع الأخيرة نتيجة للأحداث الأمنية والسياسية التي تعتبر المحرك الأساسي للتغير في الأسعار وليس عوامل اقتصادية كباقي دول العالم. إذ لم ينعكس تراجع الأسعار العالمية على المستوى المحلي في فلسطين بالمجمل، وذلك بشكل أساسي في قطاع غزة، أما الضفة الغربية فكان اتجاه الأسعار مشابه إلى حد ما للتطورات الحاصلة في الأسعار العالمية.

الشكل 21: مؤشر أسعار المستهلك في فلسطين مقارنة ببعض المؤشرات الأخرى



المصدر: احتسابات مبنية على بيانات من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، والبنك الدولي، والبنك المركزي الإسرائيلي، وسلطة النقد الفلسطينية.

وفي ظل استمرار العدوان الإسرائيلي، سلكت الأسعار المحلية مساراً معاكساً لاتجاه كل من مؤشر الاستهلاك العالمي وأسعار الغذاء العالمية، فقد أدى منع دخول السلع الأساسية والمواد الأولية إلى قطاع غزة إلى حدوث نقص حاد في العرض، مما أسفر عن ارتفاع كبير وغير مسبوق في أسعار السلع المتوفرة. وهذا ما يفسّر سبب الارتفاع المحلي في أسعار الغذاء، بالرغم من تراجعها عالمياً.

وفي هذا الإطار، تشير تنبؤات سلطة النقد^[11] إلى أن مؤشر الاستهلاك سيترجع خلال الربع الرابع من عام 2025 بنسبة 7.7% على أساس سنوي، مقارنة بانخفاض محدود من المتوقع أن يبلغ 0.4% في الربع السابق. ويُعتبر استمرار القيود المفروضة على حركة العمالة — ولا سيّما منع الوصول إلى سوق العمل الإسرائيلي — عاملاً ضاغظاً يحدّ من مستويات الدخل والإنفاق في الضفة الغربية ويضعف القدرة الاستهلاكية للأسر.

أما فيما يخص تكاليف الواردات، فيُتوقع أن ترتفع بشكل طفيف بمعدل 0.06% خلال الربع الرابع من عام 2025 مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق، وذلك في ظل استمرار محدودية حركة التبادل التجاري وعدم استقرار أسعار السلع عالمياً وإقليمياً. وفيما يتعلق بقطاع غزة، فمن المنتظر أن ينعكس بدء

[11] سلطة النقد، تشرين الثاني 2025، تقرير التنبؤات الاقتصادية، الربع الرابع 2025.



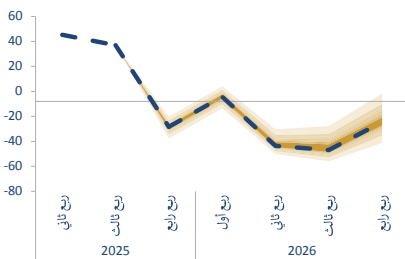
تنفيذ خطة ترامب لوقف إطلاق النار — وما يرافقها من تحسن تدريجي في بيئة السوق — على الأوضاع الاقتصادية، خصوصاً بعد السماح بدخول السلع الأساسية والمساعدات الإنسانية والوقود. ومن المتوقع أن يسهم استقرار المعابر وتزايد تدفق المساعدات الدولية في تراجع أسعار المواد الغذائية والدواء والوقود تدريجياً، إلى جانب تحسّن جانب العرض المحلي في بعض الأنشطة الإنتاجية. وبناءً على هذه المعطيات، تشير التوقعات إلى أن معدل التضخم سيشهد انخفاضاً كبيراً يُقدَّر بنحو 28.4% خلال الربع الرابع من عام 2025، مدفوعاً بانفراج نسبي في القيود المفروضة على الحركة التجارية وتحسن تدفقات السلع الأساسية وتراجع الاختناقات المرتبطة بالعرض.

ميزان مخاطر التضخم

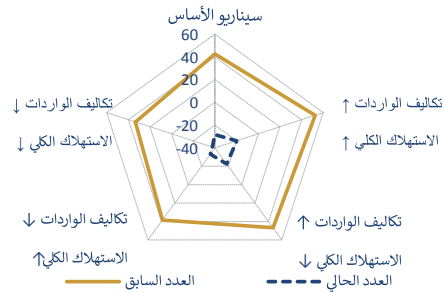
تتباين المخاطر المرتبطة بمعدل التضخم في فلسطين خلال الربع الرابع من عام 2025 تبعاً للموقع الجغرافي وللتطورات السياسية والأمنية، ولا سيّما ما يتعلق بوقف أو استمرار العدوان على قطاع غزة والذي ما يزال المحرك الرئيس للتضخم في فلسطين. ففي سيناريو وقف العمليات العسكرية، وارتفاع عدد العمال الفلسطينيين المسموح لهم بالعمل داخل إسرائيل، إلى جانب زيادة الدعم والمساعدات الدولية، يُتوقع أن يشهد النشاط التجاري في الضفة الغربية وقطاع غزة تحسناً تدريجياً، مدفوعاً بارتفاع الطلب المحلي وزيادة الإنفاق الحكومي، بما يفضي إلى تحسن تدفق السلع وتوفر المواد الأساسية. وبناءً عليه، من المتوقع أن يسجل معدل التضخم تراجعاً ملموساً بنحو 33.1% على أساس سنوي.

في المقابل، وفي حال انهيار وقف إطلاق النار واستئناف العمليات العسكرية في قطاع غزة، بالتزامن مع انخفاض عدد العمال الفلسطينيين العاملين داخل إسرائيل وتشديد القيود على الحركة التجارية، فمن المرجح أن يتدهور الوضع الاقتصادي في قطاع غزة. ومن شأن ذلك أن يفاقم الضغوط التضخمية ويرفع مستوى الأسعار نتيجة تراجع المعروض السلعي. وعليه، تشير التقديرات إلى تسيب انخفاض مستويات الأسعار في هذه الحالة لتتخف بمعدل أقل، يُقدَّر بنحو 19.9% على أساس سنوي.

الشكل 23: المخاطر المحتملة على التضخم في فلسطين: الربع الثاني 2025 – الربع الرابع 2026



الشكل 22: معدل التضخم في فلسطين وفق السيناريوهات المختلفة للربع الرابع 2025



المصدر: تنبؤات فريق البحث، سلطة النقد الفلسطينية



محافظة رام الله والبيرة - فلسطين ص.ب 452 P.O. Box 452 - Ramallah & Al-Bireh Governorate - Palestine
الرمز البريدي: P6160675 | هاتف: +970 2 2415251 | Tel: +970 2 2415251 | فاكس: +970 2 2415310 | Fax: +970 2 2415310
info@pma.ps

www.pma.ps